



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

CNCD

11.11.11

solidar

تقرير منتدى المجتمع المدني الاوروبي-العربي

٨ كانون الأول ٢٠١٦
بروكسل، بلجيكا



منتدى المجتمع المدني قد جرى بالتعاون والدعم من:

هذا النشاط قد نظم بدعم مادي من الإتحاد الأوروبي



نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع سوليدار والمركز الوطني للتعاون الإنمائي (CNCDD11.11.11) منتدى منظمات المجتمع المدني ومدته نصف يوم، وذلك في الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2016 في مكاتب سوليدار في بروكسل. ضم المنتدى منظمات المجتمع المدني من المنطقة العربية ونظيراتها الأوروبية بغية إستكشاف مجالات التعاون والعمل المشترك في ما يتعلق برصد تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية وتداعياتها على التنمية والتمتع بحقوق الإنسان. وعالج المنتدى قضايا رئيسة شملت دور المجتمع المدني، والمقاربة الحقوقية في نموذج التنمية الأوروبي، ودور القطاع الخاص، وسياسات التجارة والاستثمار في الاتحاد الأوروبي، والهجرة وأزمة اللاجئين، والأمن والاستقرار في المنطقة.

كلمة الترحيب والملاحظات الاستهلاكية

زهرة بزي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

استهل المنتدى بعرض موجز عن حالة التنمية في المنطقة قدمته زهرة بزي. لقد تركت الانتفاضات والاضطرابات الاجتماعية التي اندلعت شرارتها عام 2011، أثرها على العديد من البلدان العربية، وغرق عدد منها في صراع طال أمده. خمس سنوات مرت على قيام الثورات، ولا تزال أجندة السياسة العامة تخفق في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتجذرة عميقاً في المنطقة. فلم يحدث تحول كبير في نموذج التنمية الذي أفضى إلى هذه الأوضاع. إذ وفقاً لتقرير التنمية البشرية في العالم العربي لعام 2016 الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يرى المواطنون العرب في الوضع الاقتصادي التحدي الأكبر. ولا تزال المنطقة تسجل رقماً أدنى من المتوسط العالمي على مؤشر التنمية البشرية. كما إنّ الانفاق العسكري المرتفع يتعارض ومبدأ تخصيص أقصى الموارد المتاحة لاحتياجات التنمية. ويبدو أن الحيز المخصص لمشاركة المجتمع المدني أخذ في التقلص، حيث تُصنف العديد من البلدان العربية بلداناً مغلقة (مثل السودان، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والإمارات العربية المتحدة) وفقاً لمرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS). علاوة على ذلك، إنّ قوانين الجمعيات الجديدة التي أُقرت في مصر والأردن تزيد من تضيق الحيز المخصص للمجتمع المدني وتقييد دوره. كذلك، تستقبل الدول العربية العدد الأكبر من اللاجئين والسكان المشردين في العالم، وغالبيتهم من النازحين المشردين داخليا في المنطقة (الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، 2015). ومعروف أن الهجرة تخلق فرص العمل في قطاع العمالة المستضعفة وتعزز ظروف العمالة غير الرسمية، لا سيما لدى



مزاولتها بصورة غير شرعية، أو حينما تنكر البلدان المضيفة على اللاجئين حقوقهم في العمل أو ظروف العمل اللائق (منظمة العمل الدولية)، بالإضافة إلى ارتكاب العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

عقب تقديم عرض موجز لأحدث المستجدات عن حالة التنمية في المنطقة، ركزت السيدة بزي على الآثار المترتبة على سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة. فأوضحت أنّ الاتحاد الأوروبي يعالج أزمة الهجرة من مقاربة محض أمنية، وأنّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يشعرون بالتهديد على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جراء تدفق اللاجئين. وبناء على ذلك، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الاجراءات الأمنية على الحدود، ونقل عدد محدود من اللاجئين، وزيادة التعاون مع دول المنشأ والعبور عن طريق تخصيص أموال إضافية لإبقاء الناس في بلادهم. وفي هذا الإطار، أشارت السيدة بزي إلى الخطة الأوروبية للإستثمار الخارجي في دول الجوار وأفريقيا أيضاً المُعلن عنها حديثاً، لافتةً إلى تقديم الخطة على أنها خطة طموحة تُعالج الأسباب الجذرية للهجرة، بيد أن الاتحاد الأوروبي يُعزز الرابط المُضلل بين نقص الاستثمارات والهجرة. وعلى غرار ذلك، لا يزال الترويج لاتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة بوصفها أداة لتحقيق التنمية في المنطقة، تحدّ قائم، لأن هذه الاتفاقيات تتمحور في الواقع حول تحرير المزيد من القطاعات الاستراتيجية مثل الخدمات والمشتریات العامة، وتعزيز حماية المستثمرين والوصول إلى آلية تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة.

اختتمت السيدة بزي كلمتها بالإشارة إلى زيادة التحديات التي تواجهها المنطقة، فيما لا تزال المقترحات المقدمة في إطار الشراكة الأوروبية العربية على حالها لم تتغير. فشددت على أولوية الحاجة إلى إجراء حوار بين الشمال والجنوب وتعزيز التعاون بينهما. وفي هذا الصدد، أوضحت أنه ينبغي النظر إلى المجتمع المدني بوصفه طرفاً فاعلاً في تحقيق الاستقرار، مؤكدة الدور الأساسي والمكمل للمشاركة المدنية في برامج حل النزاعات وبناء السلام.

الكلمة الرئيسية ألقاها روبرتو بيسيو، المرصد الاجتماعي

ركز السيد بيسيو في كلمته على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أقرها وبالإجماع رؤساء الدول والحكومات في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، واصفاً إياها بالخطة الطموحة. فأكد أنها ستكون خطة مشتركة وقوية لكل من البلدان الأوروبية والعربية والمجتمع الدولي أيضاً، وأنها تنطوي على إمكانية تغيير نموذج التنمية السائد إذا ما أخذت على محمل الجد، وذلك عن طريق تجديد التشديد على الطبيعة المتعددة الأبعاد والمترابطة للتنمية المستدامة وقابلية تطبيقها على المستوى العالمي. بعد ذلك، عرض تقريراً أعدته مجموعة التفكير تناول خطة التنمية المستدامة لعام



2030 وجاء تحت عنوان "تسليط الضوء على التنمية المستدامة". وقال إن التقرير يُسلط الضوء على الوفاء بتحقيق الأهداف الـ17، مع التركيز بصفة خاصة على اللامساواة ومسؤوليات الأغنياء وذوي النفوذ، ووسائل التنفيذ والقضايا المنهجية. كما يتضمن التقرير تقاريرًا وطنية من البلدان العربية والأوروبية. وأوضح السيد بيسيو أن الفكرة الرئيسة لهذا التقرير تتمثل في ضمان إجراء المساءلة، لأن تنفيذ هذه الأهداف ينبغي أن يعكس التزامات الحكومات ومطالب المواطنين.

وأشار إلى أهمية خطة 2030 ذلك أنها تقدّم فرصًا مهمة لمعالجة التحديات الرئيسة التي يواجهها تحقيق التنمية، وتقدّم نماذج بديلة في هذه المرحلة تحديدًا حيث يبدو المستقبل غير واضح، لاسيما أن وصول اليمين المتطرف إلى السلطة في دول مختلفة يفرض تحديات إضافية على مسار التنمية. وأضاف السيد بيسيو مشيرًا إلى أهمية تمكين المواطنين وتعزيز الحوار والنقاش والتفاعل داخل المجتمعات، على غرار ما يحدث في خلال اجتماعات منتدى المجتمع المدني، كما لفت أيضًا إلى أهمية التحرك نحو إنشاء نموذج جديد للحوار بين المنطقتين واعتماد نموذج جديد للتنمية.

الجلسة الأولى: سياسة الجوار الأوروبي الجديدة: تقييم عملية التنفيذ في السنة الأولى ودور المجتمع المدني
نسقت الجلسة : الفيرا جيرالديز كازال ديل راي، جمعية المساعدات الشعبية النروجية

أقرت سياسة الجوار الأوروبي المنقحة بالالتزامات بدعم وتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في دول الجوار، لكنها اعترفت في الوقت عينه بالحاجة إلى اعتماد مقاربة جديدة، وإعادة ترتيب الأولويات وتقديم طرائق جديدة في العمل. وفي هذا الصدد، تمت مراجعة أولويات الشراكة مع بلدان الجنوب واعتمادها، وذلك في خلال السنة الأولى من عملية تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي (الأردن ولبنان). قِيم المشاركون في الجلسة مناطق التقدم والتراجع في العلاقات الثنائية، وأشاروا إلى الثغرات المتبقية في عملية تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي. كذلك تطرقت التقييمات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني من مصر ولبنان والأردن إلى الدور الذي مارسه المجتمع المدني في إطار سياسة الجوار الأوروبي المنقحة ووضع الحيز المدني بصفة خاصة.

كمال عباس ، مصر

ركز السيد كمال عباس على تدابير السياسة الليبرالية الجديدة المعتمدة في مصر والترويج لها لتقديم التقييم العام لسياسة الجوار الأوروبي بعد مرور عام على تنفيذها . فأشار إلى صعوبة الوضع في

مصر على المستوى الاقتصادي؛ لا سيما بعد التوقيع على قرض جديد مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط مجموعة من التوصيات في مجال السياسة العامة شملت السماح بحرية تداول العملة وخفض الدعم على الطاقة. إنَّ هذه التدابير تُدمر التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأيضًا لم تؤدِّ هذه المقاربة في الحقيقة إلى النتائج المتوقعة في السابق.

من ناحية ثانية، وفي معرض التركيز على قانون الجمعيات الجديد في مصر، تحدّث السيد السيد عباس عن تقييد الحيز المخصص لمشاركة المجتمع المدني في مصر. وقال إنَّ هذا القانون لن يؤدي إلى إغلاق المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بل أيضًا الجمعيات الخيرية ومقدمي الخدمات. إذ يتضمن هذا القانون انتهاكات سافرة للدستور المصري والالتزامات القانونية الدولية بشأن حرية تكوين الجمعيات المدنية، ناهيك عن انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، لا سيما في مجالي التنمية والاستثمار. كما تأمل السيد عباس في أوضاع النقابات المستقلة بعد أن أقرت الحكومة الحالية التعديلات على القانون الحالي الذي ينظم النقابات العمالية.

وفي هذا السياق، ذكّر السيد عباس برسالة المجتمع المدني إلى الاتحاد الأوروبي، وتحديداً الدعوة إلى إعطاء الأولوية للقيم والمبادئ الديمقراطية في المفاوضات الثنائية مع الحكومة والمسؤولين المصريين، وكرر أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي حماية الحيز المخصص لمنظمات المجتمع المدني المؤثرة. علاوة على ذلك، دعا السيد عباس إلى تعزيز التضامن بين منظمات المجتمع المدني في دول الجوار الجنوبي والدول الأوروبية، وحث المجموعات على الحشد من أجل تنظيم حلقة عمل دولية حول تهيئة بيئة مؤاتية في مصر.

منار زعيتر، لبنان

لقد حُددت أولويات الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي ووقع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، في إطار سياسة الجوار الأوروبي المنقحة. وتتمثل هذه الأولويات في: الاستقرار ومكافحة الإرهاب، والحكم وسيادة القانون، وتعزيز النمو وفرص العمل.

ذكرت السيدة زعيتر أن منظمات المجتمع المدني لديها مخاوف وتشعر بالقلق إزاء هذه الشراكة. فأوضحت أن تحقيق الاستقرار في البلاد يُعد من القضايا ذات الأولوية القصوى، لكن لا بدّ أن نحرص على أن لا تكون على حساب حقوق الإنسان. إنَّ الربط بين الاستثمار والهجرة الذي قُدم على أنه حل للأسباب الجذرية للهجرة يبقى موضع شك ما لم نعمل على وضع استراتيجية اقتصادية وطنية مسبقًا. ويتعين على الاتحاد الأوروبي التعامل مع المجتمع المدني بصفته طرف كامل وفعال في عملية تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي، فدور المجتمع المدني يبدأ من الرصد والتقييم

والمشاركة في عمليات وضع السياسات. من ناحية أخرى، يتعين على المجتمع المدني السعي إلى تعزيز التضامن وإقامة الشبكات واعتماد أدوات جديدة لمواجهة التحديات.

محمود هشام، الأردن

في إطار سياسة الجوار الأوروبي المنقحة، يُعد الأردن من بين الدول الرائدة، لا سيما بعد تحديد الأولويات الجديدة للشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، وحيث يُرجح أن يتم توقيع الوثيقة قبل نهاية عام 2016. وتشمل هذه الأولويات: تعزيز التعاون والاستقرار الاقتصادي، وتحسين الحكم الديمقراطي. وكما الحال في لبنان، تحتل معالجة الهجرة وأزمة اللاجئين موقعاً أساسياً في العلاقات الأوروبية الأردنية، ومع ذلك، يقول السيد هشام إن العلاقات الدبلوماسية الطابع لا تأخذ في الحسبان الحقائق والنتائج على أرض الواقع. فأشار السيد هشام إلى وضع المجتمع المدني ومشروع قانون الجمعيات ليؤكد أهمية الدور الذي يُمكن أن يمارسه المجتمع المدني في العلاقات الأوروبية الأردنية في المستقبل، لا سيما لناحية تحديد الأولويات. في الواقع إنّ التعديلات المُقيدة المُقترحة تجعل مشاركة المجتمع المدني مهمة صعبة، فعلى سبيل المثال، رُفضت بالفعل طلبات ترخيص قدمتها عدة منظمات لتنظيم الفعاليات أو الحصول على التمويل.

فنسنت فورست، الأورومتوسطية للحقوق

أجرى السيد فورست تقييماً شاملاً لسياسة الجوار الأوروبي الجديدة مبيّناً المبادئ الرئيسية التي استندت إليها عملية المراجعة. في البداية، ركز السيد فورست على المقاربة التشاركية التي تشجع عليها سياسة الجوار الأوروبي المنقحة، لكنه أشار إلى أن الواقع الميداني يُظهر أن هذه المقاربة التشاركية محدودة، لا سيما لناحية مشاركة المجتمع المدني على نحو فعّال. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من قيام بعثات الاتحاد الأوروبي في البلدان المعنية بتوجيه دعوات إلى منظمات المجتمع المدني، إلا أنها لم توفر لها المعلومات الكافية في الوقت المناسب، ولم تُفصح لها بالكامل عن الإسهامات التي يُمكن أن تقدمها. وهذا الأمر إنما يحد من كفاءة المنظمات، ولا يضمن مشاركتها الفعالة ونقل مخاوف المجتمع المدني. بعد ذلك، تطرق السيد فورست إلى جانب المساءلة لافتاً إلى أنّ سياسة الجوار الأوروبي الجديدة لا تنطوي على إعداد تقارير مرحلية وتقديمها. فأوضح أنّ الافتقار إلى آليات واضحة للرصد والإبلاغ يحد أيضاً من مشاركة المجتمع المدني في تتبع التنفيذ. أخيراً، أشار السيد فورست إلى مفهومين رئيسيين في سياسة الجوار الأوروبي الجديدة رغم غرابتهما وهما: البرغماتية وعدم قابلية التوقع المتوقعة. وقال إن هذين المفهومين يظهران أنّ السياسة الجديدة تعلق أهمية أقل على القيم ومبادئ حقوق الإنسان.

الجلسة الثانية: التحديات الحالية وأولويات الاتحاد الأوروبي في المنطقة (الجزء الأول: الهجرة والأمن والاستقرار) نسقت الجلسة: جيوفانا تنزاريللا، الشبكة اليورومتوسطية فرنسا

سلطت الجلسة الثانية الضوء على العلاقات العربية الأوروبية، وأولويات الاتحاد الأوروبي في المنطقة التي تركز على الهجرة والاستقرار والجوانب الأمنية. وعلى ضوء إقرار إطار سياسة الهجرة، قيم المتحدثون هذه السياسة من منظور حقوقي. فانصب تركيزهم على الشراكة العربية الأوروبية بوصفها أداة تُعالج الأسباب الجذرية للهجرة، كما قيموا الدور الذي يمكن أن يؤديه تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي في تعزيز السلام والأمن وتوطيدهما في المنطقة. وقدموا توصيات تتعلق بالسياسة تهدف إلى ضمان اعتماد مقاربة حقوقية شاملة في سياسة الهجرة.

سمير العيطة، منتدى الاقتصاديين العرب، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

استهل السيد العيطة مداخلته بالتركيز على الاضطرابات الحالية وتصاعد العنف في المنطقة مشيرًا إلى أن الاتحاد الأوروبي يتحمل أيضًا مسؤولية الوضع الحالي الذي تعيشه المنطقة. فركز على السياق المتغير منذ عام 2011 حتى اليوم، وقال إن المحادثات المتعلقة بالمنطقة العربية كانت في عام 2011 تدور حول الحركات الشعبية وتطلعاتها من أجل التغيير. لكننا انتقلنا بعد ذلك إلى حركات تاريخية جديدة في المنطقة، لا سيما مع تصاعد الحروب والإرهاب والهواجس الأمنية التي انعكست أيضًا في خطاب الاتحاد الأوروبي وصياغة السياسات. في الواقع، إن إضفاء الطابع الأمني على المقاربة التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة واضح للعيان، لكن لا يزال هناك تحديات أساسية.

بعد ذلك، أوضح السيد العيطة أهمية الدور الذي يُمكن أن يمارسه الاتحاد الأوروبي لإنهاء الحرب في سوريا. فشكك في القرار الدولي للقضاء على تنظيم داعش في سوريا مشيرًا إلى أن عددًا كبيرًا من مقاتلي داعش يحملون جنسيات أوروبية. وبناء على كل ما تقدّم، حدد السيد العيطة النقاط الرئيسية في معالجة قضايا الأمن وحل الأزمة السورية. فأشار إلى أنه يتعين بادئ ذي بدء أن تكون جميع الأطراف الفاعلة والمعنية (دول الخليج، والولايات المتحدة، وروسيا) جزءًا لا يتجزأ من عملية المفاوضات. كذلك سلط الضوء على أهمية دور المجتمع المدني في بناء السلام وحل النزاعات، مشددًا على ضرورة مشاركته في الحوار بصفته شريك أساسي. وعن دور المجتمع

المدني أيضاً، أبرز السيد العيطة الحاجة إلى ضمان مشاركة المنظمات المستقلة، وليس المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومة.

ليزلي بيكمال، معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

ركزت السيد بيكمال على مسألة الهجرة وأزمة اللاجئين انطلاقاً من العلاقات المصرية الأوروبية. فأشارت بدايةً إلى أنه لدى النظر إلى إطار الهجرة الذي وضعه الاتحاد الأوروبي، نلاحظ أنّ الأولوية التي يطرحها تتمثل في توفير حرية كريمة، ومكافحة التهريبية ومنع الموت في البحار. ولكن حتى تتمكن مصر من إنجاز هذه الأهداف، لا بدّ لها من إجراء تغييرات في السياسة. إذ يجب أن تتغير سياسة التجريم، كما يجب إعادة النظر في سياسة الإبعاد القسري للمصريين. لقد أقرت مصر قانوناً جديداً لمكافحة التهريب يلبي المعايير الدولية، لكن المشكلة تكمن في التنفيذ.

يتحدث إطار الهجرة عن الحياة الكريمة. لكن مصر تواجه تحديات اقتصادية يُضاف إليها التدابير النقشفية التي فرضها صندوق النقد الدولي. لذا يتعين على مصر إعطاء الأولوية للتدابير الاجتماعية والعمل على ضريبة تصاعدية وإصلاح الخدمات العامة. وثمة ضرورة لإدراج مطالب النقابات العمالية بدلاً من تضيق الخناق عليها. لقد أصبح الاعتقال التعسفي تدبيراً منتظماً في مصر، ولا بدّ من التصدي له بدلاً من قمع المدافعين عن حقوق الإنسان. وليس ثمة حل ممكن ما لم نركز على سيادة القانون والحكم. وفي هذا السياق، لا تسعى الحكومة الحالية إلى اعتماد سياسات اجتماعية واقتصادية جديدة، بل تسن عوضاً عن ذلك قوانين قمعية تقيد المنظمات غير الحكومية. ولا يهدد هذا القانون بإغلاق المنظمات غير الحكومية الكبيرة وحسب، إنما كل أنواع الجمعيات بما فيها المنظمات غير الحكومية التي تُعني بالتنمية وتقديم الخدمات.

وعلى ضوء هذا التقييم، ختمت السيدة بيكمال كلمتها مستنتجةً أن الأولويات المُحددة في إطار الهجرة لا تحتل الأولوية في السياق المصري، ولا يُمكن فرض التغيير من الخارج، لكن تجوز مناقشته في العلاقات الثنائية بين الشركاء.

فيصل أوسار، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

أكد السيد أوسار في مستهل كلمته ضرورة ربط الهجرة بكرامة الإنسان. فعاد بالذاكرة إلى تاريخ الهجرة مُوضحاً أنه قبل الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك حدود، بل كانت هناك تعددية ثقافية، لكن بعد انتهاء الحرب وتطبيق السياسات الليبرالية ازداد الفقر وتفاقت اللامساواة. وبالإضافة إلى هذه المقاربات في السياسات الليبرالية، أدت الأنظمة الفاسدة والاستعمار إلى تعميق اللامساواة



وبروز الحاجة إلى معالجتها. بيد أن هذه المعالجة تقتضي تبني مقاربة شاملة في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة داخل الدول. كذلك، يتعين على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في سياسة الهجرة التي يطبقها من منظور حقوقي يُقدم كرامة الإنسان على ما عداها. وفي هذا الصدد، لا بدّ من معالجة تلك النزعة في البلدان الغربية إلى وضع قوانين صارمة للهجرة تتنافى والمقاربة القائمة على حقوق الإنسان.

سارة بريستياني، منظمة ARCI الايطالية

عرضت السيدة بريستياني وجهة النظر الأوروبية بشأن سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، وشاركت الحاضرين الخبرة التي اكتسبتها المنظمة والتجربة الإيطالية في معالجة أزمة الهجرة. فقدمت في البداية تفاصيل تضمنت أعداد اللاجئين في دول الجوار الجنوبي وأوروبا. وأشارت إلى أنّ الاتحاد الأوروبي يتحدث عن وصول نحو 170 ألف مهاجر إلى الشواطئ الإيطالية عام 2016، و107 آلاف مهاجر عام 2015، و104 آلاف عام 2011. ويُشدد الاتحاد الأوروبي على هذه الأرقام والأعداد لاعتماد مقاربة أمنية. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه هناك ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ سوري في لبنان والأردن. وأنّ إيطاليا تسعى جاهدة لإظهار هذه الأرقام، لكن في الواقع ليس ثمة تغيير كبير في العدد الإجمالي بل في أعداد الأقليات والنساء الآخذة في الارتفاع. لذا طلبت السيدة بريستياني أنه عوضاً عن التركيز على أعداد الوافدين يتعين علينا أن نلتفت إلى رقم آخر، وهو عدد الأشخاص الذين قضوا نحبهم في البحر المتوسط والبالغ خمسة آلاف قتيل عام 2016. إنّ هذا السجل أشد خطورة وينبغي إثارته ومعالجته. في الواقع، يجب أن تكون هذه الأرقام نقطة انطلاق في تقييمنا للسياسات الأوروبية. وعليه، نحن بحاجة إلى سياسة إنقاذ بحرية بدلاً من إنشاء هيئة الحدود الأوروبية. علاوة على ذلك، ركزت السيدة بريستياني على التدابير المتنوعة التي تعتمدتها الدول الأوروبية. إذ على سبيل المثال، يُظهر الواقع أن إيطاليا تلجأ إلى التعذيب لجمع البصمات، وأنّ سويسرا تُعيد القاصرين. وهذا يدلّ على غياب التضامن مع اللاجئين على المستوى الأوروبي. أما في ما يتعلق بالخطة الأوروبية للإستثمار الخارجي، أشارت إلى أن فتح الأسواق للاستثمارات مقابل فتح الحدود ليس سوى المقاربة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في البلدان الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، وأردفت أن ما نحتاج إليه هو تهيئة الظروف المؤاتية لتنقل الناس بين الدول لأنه حق من حقوق الإنسان.

الجلسة الثالثة: التحديات الحالية وأولويات الاتحاد الأوروبي في المنطقة (الجزء الثاني: التجارة والاستثمار والتنمية)
نسق الجلسة: ميشال سيرماك، المركز الوطني للتعاون الإنمائي (CNCND11.11.11)

ركزت الجلسة الثالثة على الآثار المترتبة على سياسة التجارة والاستثمار والتنمية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي طالت اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة، وإطلاق الخطة الأوروبية للاستثمار الخارجي، بالإضافة إلى تبني توافق أوروبي جديد بشأن التنمية.

ميشال سيرماك، المركز الوطني للتعاون الإنمائي (CNCND11.11.11)

قدّم السيد سيرماك لمحة عامة عن اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة. فأوضح أنها اتفاقات اقترحها الاتحاد الأوروبي لتعميق تحرير قطاعات بعينها، مثل الخدمات، والمشتريات العامة، وحماية المستثمرين الأجانب. في كانون الثاني/ديسمبر عام 2011، عرض الاتحاد الأوروبي اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة مدعياً مده يد العون لتونس ومصر اللتين تمران في مرحلة انتقالية، علماً أن هذه المفاوضات كانت حول خطوط الأنابيب قبل اندلاع الثورات، ولم يكن الأمر في عام 2011 سوى إعادة توضيب لها. بعد ذلك عرض الوضع الذي آلت إليه المفاوضات التي كانت تتقدم بسرعات متباينة في البلدان الأربعة: فقد نُعيت المفاوضات في مصر والأردن، أما في المغرب نُظمت أربع جولات منها ثم علقها المغاربة، وفي تونس استغرق انطلاقتها بعض الوقت، وعقدت الجولة الأولى من المفاوضات في شهر أبريل/نيسان 2016 والثانية في كانون الأول/ديسمبر 2016.

ثم عرض السيد سيرماك، مستنداً إلى تحليله، بعض الملاحظات حول طريقة المفاوضات ومحتواها:

- في ما يتعلق بالطريقة، يتضمن السرد فكرة تطرق إلى مشاركة المجتمع المدني، لكن من المهم الإشارة هنا إلى أنها وردت في إطار المقاربة الجديدة للاتحاد الأوروبي إزاء اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة. إذ قام الاتحاد الأوروبي في مقاربتة الجديدة بنشر الوثائق المختلفة في حالة تونس. وهنا تتجلى الحاجة لانخراط منظمات المجتمع المدني في عملية رصد حقيقية وتحليل الآثار المحتملة المترتبة على هذه الاتفاقات.

- تُشكل هذه الاتفاقات جزءا من الجيل الجديد من الاتفاقات التجارية التي تتجاوز تخفيض الرسوم الضريبية، وتتضمن أحكاما بشأن حماية الاستثمار وإمكانية الإحالة إلى التحكيم لتسوية المنازعات بين الدول والشركات المتعددة الجنسيات. وكانت تجارب الدول العربية ولا سيما في مصر باهظة الكلفة.

عبد الحكيم الشافعي، الفضاء الجمعي، المغرب

عرض السيد الشافعي الحالة المغربية وتاريخ الاتفاقات المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن العلاقات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي بدأت منذ عام 1996. وأوضح أن المغرب والاتحاد الأوروبي أقاما منطقة حرة بعد إبرام اتفاقات شراكة/ارتباط. فقبل عام 2012 كان التحرير يشمل القطاعات التالية: الملابس، والمنتجات الزراعية، وسيارات النقل، لكن بعد عام 2012 دخلت الزراعة إلى المشهد التجاري. بعد ذلك، سلط السيد الشافعي الضوء على نقاط رئيسة تتعلق بالاتفاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب:

- أولاً، إن التجارة الحرة ليست مفهوماً جديداً وكذلك اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة. إنما تجدر الإشارة إلى أن النتائج المرجوة لم تتحقق بعد. وما الثورات الشعبية سوى خير دليل على ذلك.
- إن حرية الوصول إلى المعلومات لم تُحترم في مرحلتي المشاورات حول الاتفاقات التجارية وتوقيعها. فلم يُعقد أي حوار شامل حول هذا الموضوع في المغرب، ولم يلق الرأي العام أي أذان صاغية.
- ينبغي أن تكون التجارة أداة لتحقيق التنمية في المنطقة، وهذا يتطلب الاعتراف بالمغرب والبلدان الجنوبية شركاء حقيقيين.
- لا بدّ أن يكون الرصد والمتابعة عنصرين أساسيين لضمان اتخاذ التدابير التصحيحية وتوفير سبل الانتصاف.
- إن الشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي أصعب من تلك الواردة في الاتفاقات المتعددة الأطراف.

منانا كوتشلاذري ، بنك وتش

أعدت السيدة كوتشلاذري تحليلا تناولت فيه الصندوق الأوروبي للاستثمار الخارجي، ركزت فيه على الآثار المترتبة على تمديد الولاية الخارجية للبنك الأوروبي للاستثمار، واستندت إليه في تقديم لمحة عامة عن الخطة الأوروبية للاستثمار الخارجي. وفي هذا الإطار، أشارت إلى أن الآلية

الأوروبية للجوار أنشأت الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة الذي سيخصص مبلغاً وقدره 88 مليار دوره لتمويل المشروعات في أفريقيا ودول الجوار. وسيتيح تمديد هذه الولاية للبنك الأوروبي للاستثمار قيادة هذه العمليات وإدارتها. وأضافت أنه وعلى الرغم من النظرية وهدفها المتمثل في ضمان القضاء على الأسباب الجذرية للهجرة عن طريق حشد الاستثمار عبر القطاع الخاص بحيث يبدو الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة فائق اللطف، يتعين علينا النظر إلى الحزمة برمتها وإلى تجارب الصندوق الأوروبي للاستثمار الخارجي التي بين أيدينا كي نفهم الصورة الكاملة. بدايةً، يوحي الصندوق أنه سيدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسيضمن خلق فرص العمل للنساء والشباب، بيد أنه لا بد من أخذ عنصرين آخرين بعين الاعتبار وهما: المساعدة التقنية، وتهيئة البيئة المؤاتية للأعمال التجارية والحوار مع المؤسسات التجارية. علاوة على ذلك، تتسم تجربة الصندوق الأوروبي للاستثمار الخارجي بالأهمية. ففي عام 2015، أنشأ الاتحاد الأوروبي صندوق الاستثمار الاستراتيجي حاملاً أفكار مماثلة وهي ضمان النمو والتنمية داخل الاتحاد الأوروبي. لكن في غضون سنة ونصف السنة، اكتشفنا أن أموال الصندوق أنفقت على إنشاء الطرقات السريعة والمطارات والوقود الأحفوري. لذا ليس ثمة جديد في ما يتعلق بالابتكار الحقيقي، ولم تحظ القطاعات المستدامة داخل الاتحاد بأي دعم. فقد أنفقت الأموال على القطاعات الاستراتيجية المهمة داخل الاتحاد لكن متلقي هذه الأموال كانوا أثرى الأثرياء في الاتحاد. علاوة على ذلك، لم يخضع أي من المشروعات للتدقيق كما كان ينبغي، زد على ذلك أن أي منها لم يكن يتوافق والتزامات الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال نرى أن دعم الوقود الأحفوري يتعارض مع الالتزامات المناخية للاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، يتعين علينا، في ضوء تمديد ولاية الصندوق، إدراك حقيقة أن البنك الأوروبي للاستثمار أصبح لاعباً أساسياً في المنطقة. ولما كان البنك الأوروبي للاستثمار و التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة قد دخلا بالفعل إلى المنطقة، لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار غياب أي نتائج وأثار إنمائية فضلاً عن الافتقار إلى الشفافية لدى النظر إلى الدور الموسع للبنك الأوروبي للاستثمار.

الدكتور محمد السعدي، المغرب

ركز الدكتور السعدي في كلمته على تجربة المغرب مع اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة، مُشيراً إلى توقف المفاوضات مع المغرب لأن الحكومة لم تقتنع بدراسة تقييم الأثر التي أعدها الاتحاد الأوروبي بواسطة شركة إيكوريس للبحوث والاستشارات الاقتصادية. لقد حاول الاتحاد الأوروبي في الحقيقة إظهار أن المغرب بوصفه المستفيد الأكبر جراء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة. غير أن الخبراء في إيكوريس استخدموا في واقع الأمر نموذجاً اقتصادياً في عملية تقييم الأثر غير آبهين بحقوق الإنسان والتوزيع، أي الجهة المستفيدة من هذا



الأثر. في الواقع، قال الدكتور السعودي أننا لم نحصل سوى على صفقة غير عادلة : حيث نُقلت مبالغ مالية كبيرة إلى أوروبا لم تعوّضها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فضلاً عن ذلك، سلط الدكتور السعودي الضوء على دور القطاع الخاص في الشراكة العربية الأوروبية، مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي يقترح أيضاً إقامة علاقات شراكة مع القطاعات الخاصة. كذلك، تطرق إلى قضية رئيسة في هذا الإطار وهي مساءلة القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على الدور الذي يمارسه المجتمع المدني في رصد دور القطاع وتقييمه قبل الاتفاقية وبعدها. واستشهد بدراسة حديثة أعدتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي ستنتقل في نهاية عام 2017.

تياغو ستيشلمانز دي كاسترو فريري، الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية

ركز السيد ستيشلمانز دي كاسترو فريري على دعم ميزانية الاتحاد الأوروبي ورأى في هذا الدعم أداة تُستخدم في الشراكة. فأوضح أن دعم ميزانية المفوضية الأوروبية هو الآلية التي تتيح التحويلات المالية المباشرة إلى ميزانيات البلدان الشريكة. وتقدر نسبة هذه التحويلات بـ25 من المئة من معونة التنمية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. لكن ثمة تباين في معايير الأهلية والشروط المحددة المعتمدة للموافقة على برنامج او مصروفات متعاقبة. كانت الغاية من دعم ميزانية المفوضية الأوروبية تعزيز الملكية، لكن دراسات الحالات بيّنت أن دعم ميزانية المفوضية الأوروبية يُحفز على تحرير التجارة والاستثمار في البلدان المتلقية ومن بينها الدول العربية، حتى ولو تعارضت هذه الإصلاحات مع استراتيجيات التنمية المحلية. فعلى سبيل المثال، صرفت المفوضية الأوروبية في تونس ما بين عامي 1968 و 2008 مبلغ 732 مليون يورو رافقه فرض شروط منها تبني سياسات تحرير الاقتصاد : تخفيض الحواجز الجمركية، وخصخصة مؤسسات الدولة، وتحرير الاقتصاد من الضوابط.

كما تناول السيد ستيشلمانز دي كاسترو فريري فعالية التنمية، فشرح أن التوجهات الجديدة في الوقت الراهن تميل نحو تنظيم المعونة بغية إجبار البلدان العربية على التعاون في مجال الهجرة. وفي جوانب المساعدة المشروطة، استشهد بالمساعدة المالية للاقتصاد الكلي في الاتحاد الأوروبي وهي حزمة مساعدات مالية تُقدم إلى بلدان من غير الاتحاد الأوروبي تواجه أزمة في ميزان المدفوعات. وفي هذه الحالة، هناك بعض معايير الأهلية والشروط المحددة العامة. على سبيل المثال، تفرض هذه الشروط تبني سياسات اقتصادية محددة مع قدر ضئيل من المشاورات مع الجهات المحلية الفاعلة.

ملاحظات ختامية

أعدتها بيهتير موسكيني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

أوجزت السيدة موسكيني في الجلسة الأخيرة العبر والدورس المستخلصة المُشتركة مُستندةً إلى القضايا الرئيسية المطروحة. فأشارت إلى أنه وفي أعقاب اعتماد خطة عام 2030 في أيلول/سبتمبر، أصبح لدى الاتحاد الأوروبي ومختلف البلدان العربية إطار مشترك للعمل. إذ تركز خطة 2030 على الالتزامات العالمية التي تعهد بها كلا الجانبين. لكن ثمة حاجة الآن إلى المساءلة المتبادلة والمسؤولية المشتركة لتحقيق هذه الأهداف. وأضافت أن الشراكة الأوروبية العربية كانت في الواقع تُشكل بعد برشلونة أداة تنفيذ لتحقيق هذه الأهداف. لكن مع الأسف يبدو من الحالة التي نحن عليها الآن أن الآثار والنتائج غير واعدة. فالتحديات الرئيسية واللامساواة وانتهاك الحقوق لم تنزل قائمة وحسب بل ازدادت تفاقماً. ومن المؤسف أيضاً أن لا نرى أي تدابير تصحيحية في إطار كل السياسات المنقحة ومن بينها السياسة الأوروبية للهجرة وخطة الاستثمار الخارجي والتوافق الجديد بشأن التنمية. علاوة على ذلك، وبعد مرور العام الأول على تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي المنقحة، تشير الدلائل التي بين أيدينا إلى أن هذه الشراكات لن تأخذ بعين الاعتبار المساءلة المتبادلة والمصالح المشتركة.

بعد ذلك، أكدت السيدة موسكيني أن دواعي القلق والمخاوف تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، لا سيما بعد أن أصبح تحقيق الاستقرار والأمن من المحددات الرئيسية في مقاربة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية قيام المجتمع المدني بإجراء حوار هيكلي وتهيئة بيئة مؤاتية لهذا المجتمع؛ كما ينبغي أن يتقدم الاعتراف بدور المجتمع المدني خطوة إلى الأمام ليتحول من مجرد "مراقب" إلى " طرف يضمن تحقيق المساءلة العامة الفضلى". ولا بد أن تكون المشاركة الحقيقية وانخراط المجتمع المدني في كل القطاعات وعلى مختلف الأصعدة في الوقت المناسب، والتدفق الشفاف للمعلومات والمقاربة التشاركية عناصر أساسية.

وفي هذا السياق، نبهت السيدة موسكيني إلى أهمية التبادل بين المجتمعات المدنية العاملة في ضفتي البحر المتوسط. وأعربت عن بالغ امتنانها لجميع المشاركين شارحة أن شبكة المنظمات العربية تنظم هذا المنتدى العالمي سنوياً لدى زيارتها بروكسل بالتعاون مع شركائها الأوروبيين؛ وذلك بهدف تبادل الدروس المستخلصة، وأيضاً لوضع استراتيجيات مستقبلية مشتركة. ذلك إن الالتزامات العالمية تتطلب مسؤوليات مشتركة ومتبادلة وإن كانت متباينة لمجتمعاتنا. وأضافت أنه نحن، المجتمع المدني، نُؤدي دوراً رئيساً في ضمان ذلك مع الرصد المتواصل، والتوصيات القائمة على

CNCD

11.11.11



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

solidar

الحقوق في مجال وضع السياسات العامة، وحملات الدعوة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. في الختام، أعلنت السيدو موسكيني عن مبادرة يقودها المجتمع المدني في دول الجنوب حول الحوار الهيكلي الذي من المقرر أن ينعقد في اليومين المقبلين في بيروت.